



الرسوم

لائحة دعوى



2019-03-10 تاريخ التسجيل

مدنية

02/2019/04813/7

رقم الدعوى

موضوع الدعوى منازعات تجارية

المحكمة المقدم إليها الدعوى الكبرى المدنية السابعة

العنوان مؤسسة المملكة للصناعات لمالكها / خالد محمد علي حسن جناحي ضد بنك البحرين للتنمية وغيره

الطلبات والمبالغ المطالب بها والرسوم المقررة

التسلسل	الرمز	الموضوع وملخص الطلبات	المبلغ المطالب به	الرسوم المقررة
1	126	إعادة التنظيم والإفلاس		40.000
		المجموع		40.000

نوع الرسم	المبلغ	أمين الصندوق	رقم الايصال	تاريخ الاستلام	المستلم
رسوم اللائحة	1.000				
رسوم الاحضاريات	1.000		RC65000643989	2019-03-10	علي جاسم سلمان
رسوم الدعوى	40.000				
رسوم أخرى	.000				
المجموع	42.000				
الرسوم المقررة دفعها	42.000				تدفع بالكامل
مبلغ الكفالة	.000				
المبلغ المطلوب دفعة	.000				

ويبلغ المدعى عليه

الموائق

حددت جلسة يوم

بلغت بالموعد المحدد للجلسة

قسم الكمبيوتر

10 MAR 2019

استلام

H103000126934

رقم استلام الرسوم



300063053

رقم الأعداد

قائمة المستندات الواجب استيفائها عند تسجيل (دعوى المدين لافلتاح اجراءات الإفلاس)
وفقاً للمادة (12) من القانون رقم (22) لسنة 2018 بإصدار قانون إعادة التنظيم والإفلاس
ووفقاً للتعميم رقم 2 لسنة 2018 الصادر من معالي وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف

نسخة من البطاقة الشخصية التي تثبت اسم المدعي (المدين) رباعياً ورقمه الشخصي، وبيان محل إقامته أو موطنه المختار، ورقم الهاتف، ورقم سجله التجاري ورقم الفاكس والبريد الإلكتروني إن وجدت، واسم من يمثله ومهنته أو وظيفته وصفته ومحل إقامته أو موطنه المختار ورقم الهاتف، ورقمه الشخصي أو رقم سجله التجاري ورقم الفاكس والبريد الإلكتروني إن وجدت.



نسخة من البطاقة الشخصية التي تثبت اسم المدعى عليه رباعياً ورقمه الشخصي وعنوانه إن أمكن ذلك، وإذا لم يكن له عنوان أو موطن مختار يجب بيان آخر محل إقامة له ورقم الهاتف النقال والبريد الإلكتروني.



تقرير يتضمن وصفاً لأوضاع المدين المالية ومعلومات عن أمواله وطبيعته، وبيانات العاملين لديه.



بيان من المدين بطلب البدء في إجراءات إعادة التنظيم أو إجراءات التصفية.



نسخة من البيانات المالية المتعلقة بأعمال المدين عن السنوات الثلاث السابقة على تقديم الطلب.



قائمة بجميع أموال المدين المستثناة من أصول التقييم.



بيان بأسماء الدائنين والمدفين وعناوينهم ومقدار حقوقهم أو ديونهم والضمانات والكفالات المقدمة إليهم إن وجدت.



كشف حساب بنكي للمدين لأخر ثلاثة أشهر.



ترجمة المستندات المقدمة.



نسخة من التوكيل الصادر عن المدعي (إذا لم يكن ماثلاً بصفته الشخصية).



أقر أنا محمد بن علي بن محمد بصفتي محامياً بعدم توافر نسخة من

.....
.....
.....

وذلك لاستفاء إجراءات تسجيل الدعوى .

أولاً: في بيان الوقائع:

١- المدعية مؤسسة فردية (مؤسسة المملكة للصناعات)، تأسست بموجب قوانين مملكة البحرين، ومقيدة في السجل التجاري بموجب القيد وتنتشط في مجال صناعة الورق المنتجات الورقية ومنتجات الألمنيوم وصنع منتجات المعادن المشكلة. (مستند رقم ١)

٢- بدأت الاعمال التجارية لمالك المؤسسة بالتدهور والاضطراب الأمر الذي ترتب عليه تدهور أوضاع المؤسسة المادية وتعرضها للعديد من الازمات المالية المختلفة، حيث بدأت الأوضاع المالية للمدعية تسوء منذ عام ٢٠١٧ بسبب عدم توافر مواد الخام للمؤسسة وهي من المواد الأساسية في المصنع، حيث كان مالك المؤسسة يستورد تلك المواد الخام من شركة جارمكو لرقائق الألمنيوم إلا أنه تم إيقاف الإنتاج في هذه الشركة الموردة في في نهاية عام ٢٠١٦ الأمر الذي اضطر معه مالك المؤسسة إلى العمل على إيجاد بديل للشركة الموردة لمواد الخام إلا أنه لم يتمكن من إيجاد البديل المناسب للشركة بذات الجهد والمواصفات وبأسعار ملائمة لإمكانياته المادية، الأمر الذي حدا بمالك المؤسسة ورغبة منه بالاستمرار والحفاظ على مكانة المؤسسة في السوق اللجوء إلى الاستيراد من الخارج إلا أن هذا الإختيار ترتب عليه زيادة المصاريف والإلتزامات على المدعية وكان له الأثر السلبي في إستمرارية عملها على ذات المستوى الذي كانت تعمل به مسبقاً وترتب عليه، الأمر الذي ترتب عليه موضوع العمل على محاولة النهوض مرة أخرى تراكم العديد من الديون على المدعية وتهديد بعض الدائنين إلى اللجوء للمحاكم ورفع الدعاوى القضائية في مواجهة المدعية، الأمر الذي لم تتحملها المدعية وأوجب عليها في نهاية الأمر اللجوء للمحكمة لطلب السير في إجراءات إفلاس المدعية ومن ثم السير في إجراءات التصفية وذلك لتراكم الديون على المؤسسة ومالكها.

٣- وبناء على ما سبق بيانه، فإن المدعية ترفق لعدالة المحكمة الموقرة طي هذه اللائحة التقارير المالية المدققة من قبل شركات التدقيق للحسابات المالية للمدعية لسنة ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧، ونظراً للظروف المادية التي ألت بالمدعية لم تتمكن من تعيين شركة للتدقيق على حساباتها وعمل تقرير مالي عن أعمالها لسنة ٢٠١٨ و ٢٠١٩ (مستند رقم ٢)، إضافة إلى أن موجودات وأموال المدعية تكاد تكون معدومة لا تقابل أي نسبة من الديون التي تراكمت على المدعية ومالكها، إضافة إلى أن مالك المؤسسة لا يملك سوى المنزل الذي يسكنه هو وعائلته وورثهون لدى بنك الإسكان وترفق لعدالة المحكمة الموقرة طي هذه اللائحة نسخة من وثيقة الملكية وما يفيد رهنها لدى بنك الإسكان وهي من الأموال المستثناة من أصول التفليسة وذلك طبقاً لقانون إعادة التنظيم والإفلاس الصادر بالرقم ٢٢ لسنة ٢٠١٨. (مستند رقم ٣) إضافة إلى أن المدعية ترفق لعدالة المحكمة الموقرة تقريراً

ش.ش.ر		المستحقة على المدعية. (مستند رقم ١٥)
١٢	جواد حبيب وشركاه تضامن مهنية	مرفق نسخة من السجل التجاري للدائن والمستندات التي تثبت المبالغ للمستحقة على المدعية. (مستند رقم ١٦)
١٣	وكالة البستكي للتخليص الجمركي	مرفق نسخة من السجل التجاري للدائن والمستندات التي تثبت المبالغ المستحقة على المدعية. (مستند رقم ١٧)

ثالثاً: في بيان الأسباب القانونية:

لما كانت المادة الثالثة من قانون إعادة التنظيم والإفلاس رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٨ تنص على أنه: (تسري إجراءات الإفلاس المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون على المدينين من التجار من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، مما يلي:

(١) الشركات التجارية التي أُنشئت في المملكة، بما في ذلك الشركات التي تُنشأ بموجب قانون أو مرسوم، وتكون مملوكة كلياً أو جزئياً للدولة.

(٢) التجار من الأشخاص الطبيعيين الذين يزاولون أعمالاً تجارية ويكون مركزهم الرئيسي في المملكة. ولأغراض هذا البند يُعتبر المركز الرئيسي لأعمال الشخص الطبيعي في المملكة إذا كان يوجد فيها محل إقامته المعتاد، ما لم يثبت خلاف ذلك.)

وكانت المادة السادسة من ذات القانون تنص على أنه: (على المدين أن يرفع دعوى إلى المحكمة، تقدّم إلى قسم تسجيل الدعاوى لافتتاح إجراءات الإفلاس، في أيّ من الأحوال التالية:

(١) إذا عاجز عن دفع ديونه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استحقاقها، أو سوف يعجز عن دفعها في مواعيد استحقاقها.

(٢) إذا كانت قيمة التزاماته المالية تتجاوز قيمة أصوله.

(ب) لأغراض البند (١) من الفقرة (أ) من هذه المادة، يُعتبر المدين عاجزاً عن دفع دينه إذا تخلف عن الوفاء بدينه في موعد استحقاقه، ولم يكن الدين بكامله محلاً لمنازعة مشروعة قبل تقديم طلب افتتاح إجراءات الإفلاس أو مقاصّة بمقدار دين المطالب)

وتأسيساً على النصوص والأحكام القانونية سالفة الذكر ، وحيث أن المدعية مدينة لعدد من الدائين وعاجزة تماماً عن سداد ديونها، وكانت المدعية قد توقفت عن دفع ديونها التجارية إثر اضطراب أعمالها المالية ، فإن كل ذلك ينهض ميرراً كافياً للحكم بإشهار إفلاس المدعية وإجابتها لطلباتها الواردة بلائحة الدعوى الماثلة أمام عدالتكم.

لكل ما سبق بيانه وعلى ضوءه فإن المدعية تلتزم من عدالتكم الموقرة القضاء لها بالطلبات الآتية:

رابعاً: في بيان الطلبات:

١- أولاً : البدء بإفستاح إجراءات إفلاس المدعية مؤسسة المملكة للصناعات لمالكها / خالد محمد جناحي وذلك في مواجهة المدعى عليهم جميعاً تمهيداً للسير في إجراءات تصفيتها ومن ثم الحكم بإشهار إفلاس المدعية مؤسسة المملكة للصناعات لمالكها / خالد محمد جناحي وذلك في مواجهة المدعى عليهم جميعاً .

٢- ثانياً: إضافة الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة على عاتق الثفليسة.

ودتم سنداً وذخراً للعدالة،،

حافطة مستندات

رقم المستند	مضمونه
١	نسخة من المستخرج للسجل التجاري الخاص بالمدعى.
٢	التقارير المالية الصادرة من مدققي الحسابات عن الوضع المالي للمؤسسة لسنة ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧.
٣	نسخة من وثيقة ملكية العقار المملوك لذلك المؤسسة والمرهون لبنك الإسكان والمستنناة من أصول التفليسة.
٤	تقرير يتضمن وصف لأوضاع المدعية المالية ومعلومات عن أموالها وطبيعتها، وبيانات العاملين لديها.
٥	نسخة من المستخرج الخاص بالمدعى عليه الأول والمستندات التي تثبت المبالغ المستحقة على المدعى ، مع الترجمة .
٦	نسخة من المستخرج الخاص بالمدعى عليه الثاني والمستندات التي تثبت المبالغ المستحقة على المدعى ، مع الترجمة .
٧	نسخة من المستخرج الخاص بالمدعى عليها الثالثة والمستندات التي تثبت المبالغ المستحقة على المدعى ، مع الترجمة .
٨	نسخة من المستخرج الخاص بالمدعى عليه الرابع والمستندات التي تثبت المبالغ المستحقة على المدعى ، مع الترجمة .
٩	نسخة من المستخرج الخاص بالمدعى عليها السابعة والمستندات التي تثبت المبالغ المستحقة على المدعى ، مع الترجمة .
١٠	المستندات التي تثبت المبالغ المستحقة على المدعى لصالح هيئة الكهرباء والماء ، مع الترجمة .
١١	نسخة من المستخرج الخاص بالمدعى عليه السابع والمستندات التي تثبت المبالغ المستحقة على المدعى ، مع الترجمة .
١٢	نسخة من المستخرج الخاص بالمدعى عليها الثامنة والمستندات التي تثبت المبالغ المستحقة على المدعى ، مع الترجمة .
١٣	نسخة من المستخرج الخاص بالمدعى عليه التاسع والمستندات التي تثبت المبالغ المستحقة على المدعى ، مع الترجمة .
١٤	نسخة من المستخرج الخاص بالمدعى عليها العاشرة والمستندات التي تثبت المبالغ المستحقة على المدعى ، مع الترجمة .
١٥	نسخة من المستخرج الخاص بالمدعى عليها الحادية عشر والمستندات التي تثبت المبالغ المستحقة على المدعى ، مع الترجمة .

نسخة من المستخرج الخاص بالمدعى عليها الثانية عشر .	١٦
نسخة من المستخرج الخاص بالمدعى عليها الثالثة عشر والمستندات التي تثبت المطالب المستحقة على المدعى .	١٧
نسخة من كشف حساب المدعية ومالكها .	١٨
نسخة من بطاقة هوية مالك المؤسسة وجواز سفره.	١٩

تسعة عشر مستنداً فقط لا غير تؤكد أحقية المدعية في طلباتها،

ع ١٦ كـ

Created in Master PDFEditor